الاستحسان

تعريف الاستحسان: هو عملية اجتهادية عقلية تستهدف ترجيح العمل بدليل الحكم الاستثنائي على العمل بدليل الحكم الاستثنائي على العمل بدليل الحكم الاصلي في واقعة معينة اذا وجده المجتهد احسن بمعيار شرعي .

وقد اثنى القران الكريم على اختيار الاحسن من بين الامور المتعارضة قَالَتَعَالَىٰ:﴿ٱلَّذِينَ

يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أَوْلَيْكِ ٱلّذِينَ هَدَاهُمُ ٱللَّهُ وَأُوْلَيْكَ هُمْ أَوْلُواْ ٱلْأَلْبَبِ ﴾ وكذلك امر بالإحسان الذي هو جلب مصلحة او دفع مفسدة , قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَانَ ﴾

- ان الله تعالى في كل واقعة من وقائع الزمان, وفي كل تصرف من تصرفات الانسان حكما , فأن وصل اليه المجتهد فهو مصيب والا فهو مخطئ قال الرسول الكريم (ص) ((اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم واجتهد ثم اخطأ فله اجرا)
 - وكذلك لله تعالى في كثير من القضايا حكمان احدهما يختص بحالات السعة والظروف الاعتيادية ويسمى (عزيمة) وثانيتهما يطبق في الحالات الاستثنائية والظروف الطارئة ويسمى (رخصة). والرخصة تبدل الحكم من الصعوبة الى السهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الاصلي.
- وعندما يجد المجتهد او القاضي تعارض الحكمين (العزيمة والرخصة) او تعارض دليليهما في قضية يوازن ويقارن بينهما فأن وجد ان تطبيق الحكم الاصلي (العزيمة) يجلب مشقة لا تطاق او حرجا لا يحتمل عليه ان يعدل عن العمل بمقتضى دليل الحكم الاصلي الى العمل بموجب دليل الحكم الاستثنائي لأنه احسن لذي العلاقة في هذه القضية من حيث خلوه عن الحرج الذي يأباه القران قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ وقال الرسول الكريم (ص): (بعثت بالحنفية السمحاء) (وان الله شرع الدين فجعله سهلا سمحا ولم يجعله ضيقا)
 - وقد استنبط الفقهاء والاصوليون من هذه الآيات والسنن قواعد كلية منها:
 - المشقة تجلب التيسير
 - اذا ضاق الامر اتسع
 - والضرورات تبيح المحظورات
 - وما جاز بعذر يبطل بزواله

الامثلة التطبيقية على فكرة الاستحسان من القران الكريم

ارشد القران الكريم الانسان الى العدول من تطبيق الحكم الصعب الى الاخذ بالحكم السهل كلما اقتضى الامر ذلك

١- قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّهَ عَلَيْ كُمُ ٱلْمَيْتَ ةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ بِهِ - لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَبَاغِ وَلَا عَادِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْ إِلَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾

من الواضح ان الآية تتضمن حكمين احدهما اصلي والاخر استثنائي فالأول يدل على ان حكم اكل الميتة ولحم الخنزير وتناول الدم في حالات السعة هو الحرمة لما في ذلك من المضرة الصحية اما في ظروف عدم تيسير الطعام المباح فالحكم هو الاباحة بل الوجوب ان توقف علية انقاذ الحياة

٢- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَكُمُ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَضْطُرِرَتُمْ إِلَيْهِ ﴿

ودلالة هذه الآية الكريمة على ان كل ما حرم على الانسان في الحالات الاعتيادية يتحول الى المباح في الحالات الاضطرارية

- ٣- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ اَمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمُ الصِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱللَّذِينَ مِن قَبْلِكُمُ الْصِّيَا الْوَعَلَى سَفَرِ فَعِدَّةً مُّنَ لَعَلَّاكُ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْعَلَى سَفَرِ فَعِدَّةً مُّنَ أَيَّامٍ أُخَرَّ وَالآية تدل على ان حكم صيام رمضان في الحالات الاعتيادية هو الوجوب أنسَام أنسَام في الظروف التي يتوقع فيها الحرج والمشقة كالمرض والسفر فيرفع الوجوب ويحل محله الإباحة على ان يقضي الصوم بعد زوال العذر
- ٤- كذلك نهى الشارع عن بيع المعدوم والتعاقد عليه ورخص في بيع السلم والإجارة
 والمزارعة وكلها عقود ولكن في وقت التعاقد المعقود عليه معدوم ووجه الاستحسان حاجة
 الناس وتعارفهم

ونستنتج من هذه الآيات ان اساس فكرة الاستحسان هو دفع الحرج قبل وقوعه ورفعه بعد الوقوع وفقا لقوله تَعَالَى: ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾